الفلسطينيّون في إسرائيل: خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية

أريج صباغ-خوري

مدى الكرمل
מדא אל-כרמל
Mada al-Carmel

أريج صباغ–خوري
منسقة مشروع المعلوماتية

الفلسطينيّون في إسرائيل:
خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية

Areej Sabbagh-Khoury
Coordinator of Information Project

The Palestinians in Israel:
Historical, Social and Political Background

©
كل الحقوق محفوظة (٢٠٠٤)
مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
اللنبي ٥١، حيفا ٣١٠٩٠
هاتف: ٨٥٥٢٠٣٥ – ٠٤ ، ناسوخ: ٨٥٢٥٩٧٣ – ٠٤
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

الفلسطينيّون في إسرائيل:
خلفية تاريخية، اجتماعية وسياسية

أريج صباغ-خوري*

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين قبل نكبة عام ١٩٤٨ حوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ وقد شكلوا اغلبية سكانية فيها. كان عدد الفلسطينيين الذين عاشوا في حوالي ٨٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية، والتي أُقيمت عليها دولة اسرائيل، ما بين ٨٧٤,٠٠٠ – ٩٤٠,٠٠٠ (Rouhana, 1997). نتيجة للنكبة التي وقعت في ذلك العام وقيام دولة اسرائيل، تشرد ما بين ٨٠٪ – ٨٤٪ من الشعب الفلسطيني، إذ تراوح عدد اللاجئين الإجماليّ عام ١٩٤٨ بين ٧١٤,١٥٠ وَ ٧٤٤,١٥٠ لاجئًا[1]، منهم نحو ٣٩٠,٠٠٠ لاجئ ريفيّ، شكلّوا أكثر من نصف اللاجئين الذين شرّدتهم حرب ١٩٤٨. أمّا البقيّة فهم من لاجئي المدن الذين بلغ عددهم ٢٥٤,٠٠٠ تقريبًا، فضلاً عن نحو ٧٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠ بدويّ شبه متوطّن (الخالدي، ١٩٩٧). هكذا تحوّل معظم ابناء الشعب الفلسطيني الى لاجئين. ووجد الفلسطينيون الباقون في وطنهم انفسهم، بين عشية وضحاها، اقلية داخل الدولة اليهودية بلغ عددها ١٥٦,٠٠٠ نسمة. ومن بين الباقين، كان هناك ما نسبته ٢٥٪ – ٣٠٪ من المهجرين الفلسطينيين في اسرائيل (واكيم، ٢٠٠١)[2].

خلال النكبة أجْلت القوّات الصهيونيّة السكّان الفلسطينيّين من نحو ٥١٢ قرية (سلمان أبو ستة، ١٩٩٨). بعد النكبة ظلّت هذه القرى بلا أسماء، وكأنّها لم تكن قَطّ. ولم يبقَ منها إلاّ بضع عشرة قرية سَلِمت أو أُصيبت بأضرار طفيفة. أما ما سوى هذه فقد دُمّر تدميرًا تامًا أو هو في حكم المدمَّر عمليًا؛ إذ مُحي في الواقع عن وجه

---

* أود ان اشكر السيدة شيرين صيقلي على ملاحظاتها القيّمة على هذه الورقة.

1. الفارق عائد إلى الاختلافات في تقدير عدد اللاجئين من البدو. وهذه الأعداد، الواردة لدى وليد الخالدي، أدنى من نظائرها في بعض المراجع الاخرى، ولا سيما كتاب جانيت ابو لغد [Abu Lughod, 1971:155-161] التي تقدّر عدد الفلسطينيين الذين هُجّروا بنحو ٧٧٠,٠٠٠ – ٧٨٠,٠٠٠. ويمكن أن يُعزى ارتفاع أرقامها إلى انها استعملت مجموعة من وثائق الحكومة البريطانية *(General Monthly Bulletin xii)* (December, 1947) التي تذكر أعدادًا اكبر للسكان الفلسطينيين قبل النزوح من تلك التي تذكرها المصادر التي يستعملها الخالدي (يستعمل الخالدي مصادر اولية وثانوية في العربية والعبرية والانجليزية).

2. لمزيد من المعلومات حول المهجَّرين الفلسطينيين في اسرائيل، انظر/ي المعلومات عن المهجَّرين في موقع مدى: www.mada-research.org.

الارض. فمواضع المنازل والمقابر المدمرة، ومثلها مواضع البساتين والبيادر وحظائر المواشي والمراعي، قُسّمت على المستعمرات اليهودية التي كانت تجاورها، أو تقاسمتها المستعمرات الجديدة التي أُنشئت لاحقًا على ما كان سابقًا من أراضي تلك القرى. وحلَّت الأسماء العبرية التي سُمّيت هذه المستعمرات بها محلّ الأسماء العربية التي كانت لتلك القرى التي أُزيلت؛ وفي بعض الاسماء العبرية استُبقيَ صدى من أصداء الاسم العربي (الخالدي، ١٩٩٧) (على سبيل المثال، قرية «صفورية» المجاورة لمدينة الناصرة سُمّيت «تسيبوري»). كانت أكثرية هذه القرى تشبه واحدتها الأُخرى، إنْ من حيث مواردها المحدودة، أو من حيث اعتمادها الأساسي على الزراعة وعلى نمط مختلط من ملكية الارض، قِوامه ملكيات صغيرة وأراضي مشاع يتناوب سكان القرية استغلالها. لكن كانت ثمة فوارق كبيرة في عدد السكان والثروة، وفي الغلال وغيرها من المنتوجات الزراعية؛ فوارق تتعلق بتربة القرية، وطبيعة ارضها، ومواردها المائية، والمسافة التي تفصلها عن مركز القضاء. وقد أبدت معظم القرى نزوعًا الى الترقّي، ونمطًا من النموّ والتطور، ولا سيما في مجال التربية والتعليم. ويلاحَظ في الكثير منها بدايات التنوع الاقتصادي (قطاع الخدمات مثلاً)، والانتماء إلى مشاريع تسويق على النمط التعاوني البدائي. وكان لكل قرية مسجدها او كنيستها. ولعل أبرز ما كان يميز كل قرية هو مقاماتها التي تحمل أسماء أولياء محليين أو محسنين، انطبعت رمزيّتهم في الذاكرة الجماعية لسكان تلك القرى أنفسهم وفي تقاليدهم.

وقد هُجِّر أو دفع الفلسطينيون الى الهرب من أكثر من عشر مدن فلسطينية – منها مدن كانت آهلة بالفلسطينيين حصرًا (عكّا؛ بيسان؛ اللد؛ الرملة؛ بئر السبع؛ المجدل) إذ بقي بعد النكبة مدينتان، هما الناصرة وشفاعمرو، اللتان استوعبتا العديد من اللاجئين الذين هُجروا من القرى المجاورة، ومنها مدن كان الفلسطينيون يشكلون أكثرية سكانها (طبرية؛ حيفا؛ القدس الغربية)، إضافة إلى يافا – المرفأ البحري القديم – التي كانوا يشكلون الأكثرية العظمى من سكانها. وانتقلت أملاكهم غير المنقولة – المراكز التجارية، الأحياء السكنية، المدارس، المصارف، المستشفيات، العيادات، المساجد والكنائس، وغيرها من المباني العامة والحدائق والمرافق– انتقلت جملةً واحدة إلى دولة اسرائيل الناشئة. كما استولى الإسرائيليون على ما سَلِم من الاملاك المنقولة، نحو: الأثاث؛ الأواني الفضية؛ الصور؛ المكتبات؛ وسواها من المتاع التليد، وسائر ممتلكات الطبقة الوسطى من الفلسطينيين سكان تلك المدن

(الخالدي، ١٩٩٧؛ Rouhana, 1997).

وفي غضون فترة وجيزة نسبيًا، جرى ما يشبه الانقلاب الشامل في الاوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي كانت قائمة في فلسطين[3]. وقد نشأ في اثناء هذه العملية تطوران متعاكسا الاتجاه: فمن جهة، كان هناك تكثيف للاستيطان اليهودي في فلسطين بتوافد المهاجرين، المَقْرون بتعزيز السيطرة اليهودية المتنامية على موارد فلسطين الطبيعية. ومقابل ذلك، من جهة أُخرى، تمّ تهجير وتهميش وتشتيت وعزل للسكان الفلسطينيين الأصليين، الذين كانوا يشكلون أكثرية السكان حتى سنة ١٩٤٨ (الخالدي، ١٩٩٧).

في عام ١٩٤٨ أُعلن عن قيام دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. الا ان ديمقراطية الدولة اقتصرت على المواطنين اليهود إذ إن الدولة تضطهد حقوق الاقلية الفلسطينية والشتات الفلسطيني؛ وهو ما ينعكس جليًا في «قانون العودة» الاسرائيلي الذي يمنح كلّ يهوديّ وكلّ يهوديّة حقَّ الهجرة والمواطنة، ويحوّل جميع يهود العالم، مع بعض الاستثناءات القليلة، الى مواطنين اسرائيليين احتماليّين، بينما يمنع الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين وذرّيّاتهم ان يعودوا الى بلادهم، منكِرًا بذلك الاعتراف الدولي بحقهم في العودة[4].

تعبّر السلطات الاسرائيلية عن نيتها الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة بكثير من الوسائل، على الرغم من وجود الاقلية الفلسطينية في البلاد. وقد رفضت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الاعترافَ بالفلسطينيين أقلّيّةً قومية، فالمصطلح الشائع الذي يستعمله الاسرائيليون في تسمية الاقلية الفلسطينية هو «العرب الاسرائيليون» او «العرب» أو «الاقليّات» أو «عرب اسرائيل». هذه احدى الوسائل لانكار الوجود الفلسطيني وجودًا قوميًا. كذلك اعتمدت الحكومات الاسرائيلية التفرقةَ بين الفلسطينيين على اساس طائفي (على غرار ممارسات الانظمة الكولونيالية)، وتتعامل معهم كأقليات دينية في الوثائق الرسمية والإعلام والمؤسسات الرسمية والخطاب العامّ وغيرها، وذلك لكي تعيق تطور هوية فلسطينية داخل اسرائيل. ففي كثير من الاحيان تستغلّ الانتماءات الدينية والاثنية المشرذِمة: مسلمون، مسيحيون، دروز وبدو. وقد نجحت اسرائيل،

3. وقد أدى المشروع الصهيوني الى القضاء على أغلبية القيادات السياسية العربية التي كانت فاعلة في فلسطين التاريخية.

4. لقد اعترفت المواثيق الدولية بحق اللاجئين الفلسطينيين واسلافهم في الرجوع الى بيوتهم التي اقتلعوا منها، وقد أُقر هذا الحق في قرار الهيئة العامة للامم المتحدة (قرار ١٩٤). لمزيد من المعلومات يمكن النظر الى /http://www.caabu.org press/documents/un-resolution-194.html

الى حدّ ما، في سلخ بعض الدروز والبدو عن الاقلية الفلسطينية؛ فقد جنّدت الشبّان الدروز وقسمًا من الشبّان البدو في الجيش الاسرائيلي. ولكن من الجدير بالذكر أنّ هناك أصواتًا داخل هاتين المجموعتين مقاومةً لسياسة الفصل التي تحاول اسرائيل ان تتبعها لسلخهم عن الاقلية الفلسطينية.

لم يكن في نية اسرائيل استيعاب او دمج المواطنين الفلسطينين، إنّما على العكس؛ فقد حاولت تهميشهم وإهمالهم واستثناءهم من الحياة الاسرائيلية العامّة. كذلك حُرمت الاقلية الفلسطينية التحكم بشؤونها الخاصّة، وفرضت الحكومة على هذه الاقلية اجهزة تحكم ورقابة شديدين، وعرقلت – الى حد ما – تطوير مؤسسات وتنظيمات فلسطينية منفصلة.

في الوقت ذاته، اعتبرت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة المجتمعَ العربيّ تهديدًا أمنيًا وعنصرًا معاديًا في نطاق الصراع العربي – الإسرائيلي المستمر. فإسرائيل، رسميًا، في حالة طوارئ منذ العام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا. وكانت قد وضعت السكان الفلسطينيّين تحت النظام العسكري[5] المباشر منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦، رغم اعطائهم الجنسية الاسرائيلية. عاش الفلسطينيون في اسرائيل في فترة النظام العسكري حياة صعبة جدًا، إذ حُرموا من الحريات الفردية، (كحريّة التنقل وحريّة التعبير عن الرأي)، والحقوق الجماعية (كحريّة التنظيم)؛ حيث اصبحت جميع الحريات – مثل حرية العمل – مشروطة بتصرف سياسي «لَبِق» (بشارة، ١٩٩٣). وفي هذه الفترة تمت مصادرة نسبة كبيرة من الاراضي بطرق رسمية وأخرى غير رسمية[6]. وقد تحوّل الفلسطينيون في إسرائيل، إثر مصادرة اراضيهم، وكذلك بفعل التفضيل المتعمَّد للزراعة التجارية اليهودية، تحوّلوا إلى مجتمع لم يعد فلاّحيًا، بَيْدَ أنّه لم يفرز تصاعدًا لبرجوازيّة حيويّة. تلك هي السيرورة التي يصفها باحث علم الاجتماع الفلسطيني ايليا زريق بـ «التجرّد من الزراعة» (Zureik, 1979).

كان للنظام العسكري اسقاطات على البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني. وفي ظل غياب قيادة قومية وسياسية واجتماعية فعّالة تقف في مجابهة مؤسسات الدولة اليهودية، حاولت هذه المؤسسات – على اختلافها –إعادة بناء

.5
يشار في الادبيات المختلفة الى هذه الفترة بـ فترة «الحكم العسكري» الا انني في هذه الورقة أشير اليها بفترة النظام العسكري، وذلك لان كلمة «حكم» لها دلالات قانونية من الممكن ان تدل على ان ممارسات السلطة والاجهزة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين كانت مشروعة لذلك فالمصطلح نظام عسكري يمكن ان يصوّر واقع تلك الفترة بصورة افضل وذلك للانتهاكات المتعددة لحقوق الفلسطينيين.

.6
تتراوح التقديرات حول حجم مصادرات الاراضي الفلسطينية بين ٤,٥ – ٥,٥ مليون دونم. يشير تقرير الامم المتحدة ، من سنة ١٩٦٢ (تقرير جاريوس)، الى مساحة ٥,٢ مليون دونم (حيث لا تشمل لواء بئر السبع). اضافة الى ذلك، صودر مع مرور السنين أكثر من نصف الاراضي التي كانت بملكية الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل (وقد بقي في ملكيتهم ما يقارب ال ٣,٥٪)، بيد ان عمليات المصادرة لم تتوقف حتى يومنا هذا. لقد خلقت الدولة نظام ارض لم تتحول فيه الاراضي المصادَرة في نطاقه إلى أراضي دولة فحسب، وانما انتقلت الى ملكية و/ أو إدارة الشعب اليهودي الجماعية. وذلك كمحصلة للتعاون بين جسمين يهوديّين عالميّين–صندوق اراضي اسرائيل والوكالة اليهودية– في ملكية الدولة وإدارتها. هذان الجسمان، اللذان شكّلا ركنًا مركزيًا في إرساء المجتمع الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ظلاّ على حالهما بعد قيام الدولة. وقد أدّى صندوق اراضي اسرائيل دورًا مركزيًا في مديرية اراضي اسرائيل، واستمر في امتلاك الاراضي وتحريجها. واستمرت الوكالة اليهودية في إقامة المستوطنات القروية اليهودية، كما عمّقت فعالياتها، بإقامة بنى تحتية واستيعاب المهاجرين اليهود (يفتاحئيل، ٢٠٠١). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عملية مصادرة الاراضي ليست عملية تأميم لصالح جميع مواطني الدولة، إنما هي عملية يتم فيها سلب الاراضي من ايدي السكان الاصليين الفلسطينيين لمصلحة المجموع اليهودي، وذاك ما يتناغم مع تعريف الدولة كدولة الشعب اليهودي. تملك دولة اسرائيل اليوم حوالي ٩٣٪ من الاراضي داخل الخط الاخضر، وهنالك ٣,٥٪ بملكية شخصية يهودية.

التشكيلة التقليديّة للمجتمع (كالحمولة – على سبيل المثال) وتعزيزها، بواسطة الالتئام (co-optation) مع رؤساء الحمائل التقليديّين. وقد سيطرت هيئات الدولة المختلفة على الفلسطينيين ضمن هذا المبنى، فكان المختار (وهو الذي تعيّنه السلطة)، أو زعيم الحمولة، حلقةَ الوصل بين الدولة وبين المواطنيين، مما أدّى الى المحافظة على البنية التقليدية للمجتمع[7] الذي كان – كما سبق أن ذكرت – في سيرورة تطور اجتماعي واقتصادي توقف مع وقوع النكبة. استخدم الحكم العسكري رؤساءَ الحمائل قنواتٍ أساسيّةً لمنح الامتيازات الحكومية في مجالات عديدة، نحو: التعليم؛ الخدمات الاجتماعية؛ البنى التحتية؛ وبخاصّة في منح رخص البناء وتصاريح التنقل من مكان إلى آخر (Lustick, 1980)

خضعت حياة الفلسطينيين في تلك الفترة (حتى في جوانبها التفصيليّة اليومية) لكثير من المؤثّرات، إذ كانت مشاعر الخوف والرعب قد انطبعت في نفوسهم. وكان لهذا الخوف ما يبرره؛ فالعقوبات الجماعية كانت حالة شائعة. أحد الامثلة الحيّة لذلك وأشدّها إيلامًا كان مجزرة كفر قاسم في العام ١٩٥٦. وقعت هذه المجزرة مع بداية حرب السويس (حرب العدوان الثلاثي على مصر). في التاسع والعشرين من اكتوبر، اعلنت سلطات الحكم العسكري حظر التجوّل في القرى العربية بعد الخامسة عصرًا. إبّان ذلك كان فلاحو وفلاحات كفرقاسم يعملون في الحقول، فلم يعرفوا بأمر حظر التجوّل، وبدأوا بالعودة الى القرية بعد الساعة الخامسة. جمع الجنود العائدين من الحقول، كبارًا وصغارًا، وقتلوا بالرصاص ٤٧ من الرجال والنساء والاولاد والبنات (كمرلنغ ومغدال، ٢٠٠١).

كانت فترة سنوات النظام العسكري فترة انعزال أثّرت في تشكيل التجربة الفلسطينية في اسرائيل من الناحية السياسية والاجتماعية. كما تبلورت فيها خصوصية الاقلية الفلسطينية، حيث من جهة حاول الفلسطينيون المحافظة على العلاقة مع الامة العربية التي عُزلوا عنها، ومن جهة أخرى حاولوا العيش في الواقع الجديد بتحولهم من اكثرية قومية الى اقلية تعيش في وطنها. وقد حافظ المجتمع الفلسطيني في الداخل على علاقات الانتماء للعالم العربي بعدة اساليب، كالاستماع الى الإذاعات، وبخاصّة إذاعة «صوت العرب» في القاهرة التي عبْرها تواصلوا مع احداث العالم العربي التي واكبوها بتشوّق، والتي لم يتسنَّ لهم متابعتها عَبْر اجهزة

7. هذا ما أدّى الى إقصاء النساء عن مسارات القيادة والتغيير الاجتماعي، ذلك أن مبنى الحمولة هو مبنى أبويّ.

التلفاز إلاّ في نهاية الستّينيّات.

أدّت القيادة القليلة المتبقية بعد النكبة دورًا هامًا في تنظيم مقاومة النظام العسكري. وكانت غالبية القيادة العربية منظمة في إطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي (الحزب العربي اليهودي الذي تعود جذوره إلى الاحزاب الشيوعية في فلسطين ما قبل النكبة). وأدّى الحزب ايضًا دورًا مركزيًا في مقاومة السياسات الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في قضايا مثل مصادرة الاراضي وحرية التعبير عن الرأي والتمييز في مجالات الحياة المختلفة. وكان الحزب الشيوعي كحزب اسرائيلي إطارًا قانونيًا ولذلك كان في إمكان عناصر قومية عربيّة الانخراط في صفوفه. الا ان توترًا قد نشأ بين قيادات قومية عربية وبين الحزب منذ الخمسينيّات استمرّ بوتائر مختلفة حتى الآن.

في أواخر الخمسينيّات، بدأت سياسة المؤسسات الاسرائيلية تتغير تجاه الفلسطينيين في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال، سمحت الهستدروت (نقابة العمال الاسرائيلية) بدخول اعضاء فلسطينيين الى هيئاتها في العام ١٩٥٩. وشهدت هذه الفترة تجربة «حركة الارض»، وهو التنظيم الذي ضمّ مجموعة من المفكرين والسياسيّين القوميين، والذي كان من المحاولات التنظيمية القومية الاولى للاقلية الفلسطينية في إسرائيل. وأُجهضت هذه المحاولة عند اقتراب موعد الانتخابات السادسة للبرلمان الاَسرائيلي – الكنيست، إذ إنّ لجنة الانتخابات المركزية (المكوّنة من مندوبي الاحزاب المشاركة في الانتخابات) اعتبرت تلك القائمة التي اطلق عليها اسم «القائمَة العربية الاشتراكية» غيرَ قانونية، وذلك «لان المبادرين لهذه القائمة يرفضون وجود دولة إسرائيل» (بيلد، ١٩٩٣). وعزلت السلطات الاسرائيلية قادتها ونفتهم الى مدن يهوديّة نائية، وتم وضع اعضاء كثيرين منها قيد الاعتقال الاداري؛ وبعد الاعلان عنها قائمةً غير قانونية، عُرض على قادتها الاختيار بين السجن او الطرد من الدولة (كمرلنغ ومغدال، ٢٠٠١).

أدّى إلغاء النظام العسكري سنة ١٩٦٦ الى حرية التنقل وتحسين اوضاع الفلسطينين الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية[8]. كذلك أتاح الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ الفرص لمزيد من اللقاءات بين الفلسطينيّين القاطنين في

8. كان احد اهداف النظام العسكريّ «حماية» سوق العمل من دخول عمال فلسطينيين بأجور رخيصة ومنافسة للمهاجرين اليهود (كمرلنج ومغدل، ٢٠٠١).

جهتَي الخط الاخضر، ممّا أدّى الى تعزيز الهوية القومية للفلسطينيين في اسرائيل، بعد عزلة ١٨ عامًا (سنوات الحكم العسكري) عن باقي افراد الشعب الفلسطيني وعن العالم العربي. ورغم التواصل من جديد فإن مكانتهم السياسية المختلفة والتجنس بالمواطنة الاسرائيلية فَرَضَا ظروفًا سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة. هذا اللقاء عمّق الوعي عند الفلسطينيين في اسرائيل في خصوصية مكانتهم السياسية كمواطنين اسرائيليين يتمتّعون ببعض الحقوق الفردية، بيد أنّهم خضعوا لنظام جهاز دولة أمني يسيطر على جميع مناحي حياتهم ويستعمل «انظمة الطوارئ» ليحدّ من حرياتهم الفردية والجماعية، فرؤية الدولة الاسرائيلية للفلسطينيين أعداءً لم تتوقف عند إلغاء الحكم العسكري، إنّما استُبدِل الحكم العسكري برقابة سياسية مُحْكمة وغير مرئية.

في بداية السبعينيّات، حدث تصاعد كبير في عملية بناء المؤسسات القومية للفلسطينيين في اسرائيل، نحو: «اتّحاد الأكاديميين العرب في اسرائيل»، «اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب»، «لجنة الدفاع عن الاراضي»، واقامة «اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية» (بشارة، ١٩٩٣). عام ١٩٧٧ تشكلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من الحزب الشيوعي الإسرائيليّ وأوساط أخرى (روحانا والصالح وسلطاني، ٢٠٠٤)، وكان احد مطالبها المركزية المساواة بين اليهود والعرب. أدّت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة دورًا مركزيًا في التصدي للسياسات الحكومية الاسرائيلية وعززت الانتماء الفلسطيني من خلال التسييس المستمر والحشد الجماهيري. وكان لها دور اساسيّ في قيادة النضال السياسي الفلسطيني في الداخل. وكانت الجبهة طيلة سنوات عديدة الحزب المركزي لدى الفلسطينيين في اسرائيل فرغم ان قيادة الحزب هي قيادة عربية – يهودية، كانت معظم الاصوات التي حصلت عليها من اصوات الفلسطينيين. وقد حصلت في العام ١٩٧٧ على حوالي ٥١٪ من اصوات الفلسطينيين (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤؛ Rouhana, 1997) بعد أن كانت حصّة الأسد من أصوات الفلسطينيين طَوال عقود، من نصيب الأحزاب اليهوديّة وبخاصّة حزب «مباي» الحاكم. ظهرت في السبعينيّات أيضًا حركة ابناء البلد كحركة تمثّل فكرًا علمانيًا وقوميًا. تعتبر هذه الحركة نفسها رافدًا من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية، وتتميز ببرنامجها السياسي الذي يتمحور حول إقامة دولة فلسطينية

علمانية على مساحة فلسطين التاريخية. تشدد الحركة منذ قيامها على حق العودة للاّجئين الفلسطينيين. وتجدر الاشارة الى أن جزءًا منها قاطع وما زال يقاطع انتخابات الكنيست الاسرائيلية حتى اليوم.

وفي الفترة نفسها التي حصل فيها تصاعد في عملية بناء المؤسسات، ظهرت السياسة الرسمية تجاه الفلسطينيين في اسرائيل علنًا، لأوّل مرة، في تقرير كان قد تسرّب للصحافة اطلق عليه اسم «وثيقة كينغ» (على اسم الموظف الكبير في وزارة الداخلية يسرائيل كينغ)، نُشِر في جريدة «عل همشمار» العبرية في ايلول ١٩٧٦. عرض هذا التقرير سياسة الاضطهاد والإيديولوجيا المعادية للفلسطينين مواطني اسرائيل. وقد اعطى توصياته للحكومة حول كيفيّة التعامل مع الفلسطينيّين مواطني إسرائيل وإحكام السيطرة عليهم (Sa'di, 2003).

رغم سياسات السيطرة وقمع أيّ محاولة لنشوء تنظيم سياسي للفلسطينيين في اسرائيل، هناك محاولات مستمرة من قِبل الفلسطينيّين لرفض الهيمنة الاسرائيلية. على سبيل المثال الاحداث التي وقعت يوم الارض في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦. كان يوم الارض حدثًا نوعيًا في تاريخ العلاقات بين الفلسطينيين ودولة اسرائيل. فقد اعلنت «لجنة الدفاع عن الاراضي» (وهي التنظيم السياسي الأوّل الذي اخذ على عاتقه تمثيل جميع الفلسطينيين في اسرائيل) يوم اضراب قوميًا. كان الدافع المركزي لهذا الاضراب مصادرة الدولة لأراضٍ يملكها فلسطينيّون في الجليل أعلنت عنها الحكومة في شباط ١٩٧٦، ضمن مشروع يدعى «تهويد الجليل» (كمرلنغ ومغدال، ٢٠٠١). كانت نتيجة الاضرابات والمظاهرات التي حصلت ذلك اليوم سقوط خمسة شهداء وشهيدة وجرح واعتقال الكثيرين. فيما بعد، اصبح «يوم الارض» يومًا قوميًا فلسطينيًا كذلك لدى الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ولدى الفلسطينيين في الشتات (Rouhana, 1997).

جاءت محاولة أخرى لتنظيم الاقلية الفلسطينية وصياغة برنامج سياسي في كانون الاول عام ١٩٨٠ عند الاعلان عن تنظيم «مؤتمر الجماهير العربية»، الذي كان هدفه إقرار برنامج سياسيّ يمثّل إجماعًا عربيًا أبرزُه إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية

وقطاع غزة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. استخدمت السلطات الاسرائيلية «انظمة الطوارئ» لمنع عقد ذاك المؤتمر. وقد أُطلق عليه فيما بعد اسم «المؤتمر المحظور» (Rouhana, 1997).

في الثلاثين من تشرين الأوّل عام ١٩٨٢، عقدت سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية اجتماعًا مع اعضاء الكنيست العرب، واقيمت «لجنة متابَعة» مكوَّنة من سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية وأعضاء الكنيست العرب، وذلك بغية معالجة أزمة المجالس المحلية العربية، وشرْح مظاهر الأزمة لمختلف الكتل البرلمانية، واتخاذ خطوات نضالية في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم بإيجاد حل للأزمة الخانقة. فرضت تطورات الاحداث نفسها على «لجنة المتابعة»، وأخذت الأزمات الأخرى وقضايا الفلسطينيين في اسرائيل تفرض نفسها عليها، فتمّ توسيع اللجنة، وغدت تحمل الاسم «لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في اسرائيل». فعلاوة على سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، وأعضاء الكنيست العرب، أضيف إليها ممثلو «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية»، والأعضاء العرب في اللجنة المركزية للهستدروت، وممثل عن «الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب»، وممثل عن «اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب»، وممثلو لجان متابعة قضايا التعليم العربي والصحة والأوضاع الاجتماعية. كذلك اضيف إليها في أواخر الثمانينيّات ممثلو الأحزاب السياسية العربية (محارب، ١٩٩٨). معظم اعضاء لجنة المتابعة هم من القيادة التقليدية المنتخَبة ضمن انتخابات السلطات المحلية التي تجري – في الغالب – على اساس حمائليّ (Rouhana and Ghanem, 1993). كذلك يلاحَظ فيها غياب النساء. من هنا، إضافة الى سيطرة الدولة، تمنع هذه المركّبات صياغةَ رؤيا قومية للاقلية الفلسطينيّة في الداخل.

في بداية الثمانينيّات، بدأ الفلسطينيون في اسرائيل يتفاعلون بصورة جماعية بارزة مع التطورات على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات. على سبيل المثال، أُعلنت ذكرى «يوم الارض» عام ١٩٨١ يومَ تضامن مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وَاحتجاجًا على سياسة الاضطهاد الاسرائيلية. وأُعلن عن يوم اضراب قوميّ آخر في ايلول ١٩٨٢ احتجاجًا على المجزرة ضد الفلسطينيين في مخيّمَي صبرا وشاتيلا في لبنان عقب

الاجتياح الاسرائيلي للبنان. منذ ذلك الحين اصبحت ردود الفعل السياسية إزاء التطورات في القضية الفلسطينيّة أمرًا اعتياديًا، بما في ذلك ردود الفعل الجماهيرية تجاه أحداث مهمّة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولدى الفلسطينيين في الشتات، وخاصة حول المطلب الرئيسي بقيام دولة فلسطينية. وبلغ التضامن أوجه في السنة الاولى لاندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ (Rouhana, 1991; 1997)، شكلت الانتفاضة الاولى نقطة تحوُّل بالنسبة للفلسطينيين في اسرائيل، فقد عبّر اغلبهم عن تضامنهم مع اهدافها ليس فقط عن طريق إرسال المعونات والمواد الغذائية؛ وتنظيم المظاهرات والإعلان عن الاضرابات العامّة فحسب، إنما اصبحوا يتفاعلون مع قضيتهم ويموضعونها كجزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية.

انعكس ازدياد التسيس والتفاعل مع القضية الفلسطينية كذلك في التنظيم السياسي الداخلي؛ ففي منتصف الثمانينيّات برزت على الساحة السياسية «الحركة التقدمية للسلام»، قُبَيْل انتخابات البرلمان. وقررت محكمة العدل العليا ان «القائمة التقدمية للسلام» التي شكّلتها تلك الحركة لخوض انتخابات الكنيست الإسرائيليّ هي قائمة قانونية، رغم معارضة اجهزة الامن (بابي، ١٩٩٩). كانت «الحركة التقدمية للسلام» اول حزب «قانوني» يعلن عن تضامنه الكامل مع القضية الفلسطينية. تميز هذا الحزب بتشديده على الانتماء القومي وعلى الهوية الوطنية الفلسطينية؛ كما تميّز بتحليله القومي للصراع الفلسطيني–الصهيوني، بخلاف الحزب الشيوعي الذي يحلل الصراع على انه صراع طبقي بالاساس. تكوّن هذا الحزب من تنظيمات قوميّة محلية عربية وبعض الافراد من اليسار اليهودي.

في الثمانينيّات كذلك بدأ التيّار الإسلاميّ يظهر على الساحة المحلية، مشاركًا في الانتخابات للسلطات المحلية. وقد قام هذا التيار بتأسيس شبكة من الخدمات والمؤسسات الاهلية الاجتماعية والدينية على الأخص في مدينة ام الفحم (على سبيل المثال: مؤسسات لتأمين العلاج لمدمني الكحول والمخدرات؛ عيادات طبية مجانية؛ فعاليات رياضية وغيرها من الفعاليات والمؤسسات الغائبة – إلى حدّ ما – لدى المجتمع الفلسطيني في اسرائيل). يشارك الفكر السياسي للحركة الاسلامية في الاجماع الفلسطيني في اسرائيل الذي يطالب بالمساواة بين اليهود والعرب في دولة اسرائيل، وفي

أن النضال السياسي يجب ان يكون في إطار القانون، ويؤيد قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. في العام ١٩٩٦ انشقت الحركة، إذ عارض شقّ منها – من منطلقات أيديولوجيّة – خوض الانتخابات للكنيست، أما الشقّ الثاني فقد خاض الانتخابات للكنيست (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤؛ Rouhana, 1997).

في بداية التسعينيّات، جاءت اتفاقية أوسلو. وكان لهذه الاتفاقية إسقاطات على تصوّر جميع الفئات الفلسطينية لمستقبلها. في ما يتعلّق بالفلسطينيّين في اسرائيل، حظيت هذه الاتفاقية بدعم كبير منهم (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤)، إذ رأت اغلبيتهم في هذه الاتفاقية خطوة اولى نحو اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ناحية أخرى جعلتهم يطرحون التساؤلات حول مستقبلهم داخل اسرائيل بعد عملية السلام، وخاصة ان مفاوضات السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير لم تتطرق الى الفلسطينيين في اسرائيل، فقد رأت اسرائيل فيهم شأنًا داخليًا إسرائيليًا. وشرعت هذه الاسئلة والمناقشات تجد تعبيرًا لها في الصحف العربية في اسرائيل ولدى النخب السياسية.

وعلى خلفية هذا النقاش، تأسست «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجَّرين العرب في اسرائيل» في العام ١٩٩٢، وقد اصدرت اللجنة حال قيامها بيانها الذي تطرّق، فيما تطرّق، الى حق المهجرين في العودة والى ضرورة إلغاء كلّ القوانين الإسرائيليّة المنافية للقوانين الدوليّة والشرعية الدوليّة والتي ما زالت تنظر الى المهجَّرين كغائبين. وفي عام ١٩٩٥ أقرت اللجنة انها الممثل الشرعي للمهجَّرين في الداخل. وقد تحوّل اسمها الى «جمعية الدفاع عن حقوق المهجَّرين في الداخل» عند محاولة تسجيلها كجمعية قانونية (واكيم، ٢٠٠١).

في العام ١٩٩٦ تشكل التجمع الوطني الديمقراطي موحِّدًا العديد من الحركات السياسية والاكاديمية والطلابية والنسوية، مثل: ميثاق المساواة؛ أجزاء من الحركة التقدمية؛ أجزاء من حركة ابناء البلد؛ حركة جفرا الطلابية؛ وغيرها (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤). يشدد هذا الحزب على الهوية الفلسطينية وعلى التوجّه القوميّ للعمل السياسيّ. يتميّز هذا الحزب بتحدّيه لإسرائيل كدولة تعرف نفسها كدولة يهودية وديمقراطية معًا، إذ إنّ أحد مطالبه

المركزية هو تحويل دولة إسرائيل الى «دولة جميع مواطنيها».

في تشرين الأوّل ٢٠٠٠، خرج الفلسطينيون داخل اسرائيل في مظاهرات تضامنًا مع اندلاع «انتفاضة الاقصى» في الاراضي المحتلة. شهدت المدن والقرى الفلسطينية مسيرات حاشدة لم يعهدها الفلسطينيون في اسرائيل من قبل. وقد ردّت الشرطة على هذه التظاهرات بعنف، فقتلت ثلاثة عشر عربيًا، بالاضافة الى وقوع العديد من الجرحى واعتقال الكثيرين. ذُهل العديد من الفلسطينيين في اسرائيل من رد السلطات الاسرائيلية، وذلك لأنهم حرصوا أن تكون الفعالية السياسية في اطار القانون، وتعاملوا مع المواطنة بصورة جدّيّة، منذ قيام دولة اسرائيل. وقد صدمهم ان الدولة ومؤسساتها المختلفة لا تتعامل معهم كمواطنين وانها تستعمل نفس اساليب الاضطهاد التي تستعملها مع غير المواطنين– الفلسطينيّين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يقعون تحت الاحتلال. سُمّيت الاحداث التي وقعت داخل الخط الاخضر بـ «أحداث اكتوبر» في الخطاب السياسي الاسرائيلي، وذلك رغبةً من السلطات الاسرائيلية ومؤسساتها المختلفة في فصل أشكال النضال بين الفلسطينيين في جهتَي الخط الاخضر.

في الثامن من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٠، ونتيجة لضغوطات كبيرة مارسها محامون ومؤسّسات وناشطون سياسيون، تمّ تعيين لجنة تحقيق رسمية اطلق عليها اسم «لجنة أور» (على اسم القاضي «أور» الذي ترأّسها). كانت وظيفة اللجنة، كما ظهر في رسالة تكليفها، على النحو التالي: «ستحقق اللجنة في تسلسل الاحداث والوصول الى الحقائق والاستنتاجات حول ما جرى فيها وحول الاسباب التي أدت الى وقوعها في ذلك التاريخ، ومن ضمنها سلوك المحرضين والمنظمين، الذين شاركوا في الاحداث من جميع الاوساط، وقوات الامن» (تقرير لجنة أور، ٢٠٠٣)، أي ان رسالة تكليف اللجنة، وحتى قبل البدء في التحقيق، رأت في المظاهرات وتصرف القيادة العربية مسألة مخالفة قانونية، بما في ذلك مخالفات تنبع من اعمال «تحريض». لم تكلَّف بالتحقيق في قتل المواطنين الـ ١٣، بل بالوصول الى «عوامل» و«سلوك» «جميع الأوساط»، لا الشرطة التي قتلت المواطنين تحديدًا. قاطعت «لجنة ذوي الشهداء» – اللجنة التي تشكلت من العائلات الثكلى بعد المظاهرات والتي كان لها دور اساسي في المطالبة بتعيين لجنة

تحقيق – مداولات اللجنة، وذلك بسبب سير عملها (نحو: السماح لبعض الشهود بالإدلاء بإفادتهم من وراء الستار ودون الكشف عن هويّاتهم الحقيقية وأسمائهم؛ وعدم السماح لهم باستجواب الشهود رغم طلبهم ذلك؛ وتقليل عدد الاهالي الذين يسمح لهم بحضور الجلسات)، ولعدم كشف اللجنة عن الاشخاص المسؤولين عن قتل أولادهم.

أشارت «لجنة أور» في تقريرها النهائي، الذي صدر في أيلول ٢٠٠٣، الى التمييز الذي تمارسه الدولة تجاه «الوسط العربي» في مجالات عديدة وبصورة مفصلة. وقد اعطت اللجنة توصياتها في شأن تصرفات الشرطة وقوات الامن. لكنها احالت بعضًا من مسؤولية الأحداث التي قادت إلى مقتل ثلاثة عشر مواطنًا على «القيادة العربية» لعدم كبحها ولجمها للمظاهرات والمسيرات[9]. تعكس نتائج «لجنة أور» السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، تلك السياسة التي تمنحهم قسطاً من الحقوق الفردية والليبرالية (مثل الاعتراف بالتمييز على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي)، وفي الآن ذاته تُشَرْعِن التمييز على المستوى الجماعي والقومي. ان امكانية الوصول الى العدل عبر القنوات القضائية هي مسألة محدودة النجاعة، ذلك أنّها تحدد سقف الامكانيات لتحقيق المطالب السياسية والقومية، الأمر الذي يُسْتَدلّ من توصيات اللجنة. ويبدو ان إحدى الطرق التي بدأ المحامون الفلسطينيون والمؤسسات والتنظيمات الفلسطينية المختلفة استعمالها في مواجهة هذا السقف هي التوجّه إلى المنظّمات والأُطر الدولية لتحقيق مطالبهم السياسية والعدل الاجتماعي.

في شباط ٢٠٠١، ولاول مرّة في تاريخ دولة اسرائيل، قاطع نحو ٨٢٪ من الفلسطينيين مواطني إسرائيل الانتخابات الخاصّة التي أُجريت للانتخاب المباشر لرئيس الحكومة (روحانا وآخرون، ٢٠٠٤). كان هذا حدثاً مهماً، ذلك ان اصوات المواطنين الفلسطينيين كانت عاملاً مركزيًا في إنجاح مرشح حزب العمل ايهود براك في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٩. جاءت هذه المقاطعة احتجاجًا على اندلاع انتفاضة الاقصى والاعتداءات الاسرائيلية الدموية التي رافقتها في جهتَي الخطّ الاخضر.

9. التقرير الملخص حول لجنة أور باللغة العربية يمكن الاطلاع عليه في: **تقرير أور– ملخّص وخلفيات** (٢٠٠٣). رام الله: مدار، أوراق اسرائيلية. للاطلاع على تفاصيل إقامة اللجنة وتوصياتها وكل ما يتعلق بالجانب القانوني للجنة، انظر/ي موقع عدالة: www.adalah.org.

خلاصة:

مرّ الفلسطينيّون في اسرائيل، منذ قيام دولة اسرائيل، في سيرورة تاريخية وسياسية معقَّدة وثريّة. ففي العقدين الأولين بعد قيام دولة اسرائيل، كانوا منعزلين انعزالاً شبه تامّ عن باقي الشعب الفلسطيني وعن العالم العربي، وسيطرت اسرائيل ومؤسساتها المختلفة على مناحي حياتهم كافّةً. رغم سياسة السيطرة هذه كانت هناك محاولات مستمرة لمقاومة الهيمنة. في العام ١٩٦٧، عند الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، عاد التواصل الفلسطينيّ من جديد. زاد هذا اللقاء التماثلَ مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واصبح الشعور بشراكة المصير مع الفلسطينيين أكبر. الا أن هذا اللقاء مع جزء من الشعب الفلسطيني أبرزَ الاختلافَ في مكانتهم السياسية، حيث ان التجنس بالمواطنة الاسرائيلية فرض ظروفًا سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، وعمّق رؤيتهم لخصوصية مكانتهم كمواطنين اسرائيليين.

ساهمت التغيرات السياسية والمجتمعية التي طرأت على المجتمع الفلسطينيّ في اسرائيل (مثل نشوء طبقة متعلمة والتحسن في الاوضاع الاقتصادية)، وكذلك التغيّرات في منطقة الشرق الاوسط والعالم، ساهمت في زيادة وعي الفلسطينيين في اسرائيل ويقظتهم. فخلال السبعينيّات والثمانينيّات، نجح الفلسطينيون في بناء مؤسسات سياسية خاصّة بهم، بدأت هذه بالدفاع عن حقّهم بصوت مسموع، فطالبوا بمشاركة كاملة في جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك سلطة اراضي اسرائيل والمجلس القطري للتخطيط والبناء، وغيرها من المؤسسات المهمّة التي اعتبرت دومًا خارج إطار التأثير الفلسطيني.

إن عملية بناء المؤسسات مستمرة حتى هذه الايام، وهي

تساهم في بناء مجتمع فلسطينيّ يطالب بكامل حقوقه السياسية والاجتماعية والقومية. وثـمّة محاولات لصياغة حقوق الفلسطينيين في اطار الحقوق الجماعية. من ضمن هذه الحقوق: حكم ذاتي ثقافي؛ اعتراف الدولة بمؤسساتهم القومية؛ إقامة جامعة عربية؛ المطالبة بتوزيع الموارد من جديد على جميع مواطني الدولة. إن وجود نحو مليون مواطن فلسطيني في اسرائيل والمطالب السياسية التي يناضلون من اجلها، تضع تحديات جدية امام دولة اسرائيل وتعريفها كدولة يهودية وديمقراطية معًا.

مراجع بالعربية والعبرية:

• إيلان بابي (١٩٩٩). «المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل على ابواب القرن الواحد والعشرين»، في كتاب رفئيل كوهن ألماغور (محرّران)، **قضايا أساسية في الديمقراطية الإسرائيلية**. تل ابيب: سِفْرِيَات بوعاليم. (بالعبرية)

• أورن يفتاحئيل (٢٠٠١). **الأراضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم المدى بين اليهود والعرب في اسرائيل**. مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

• محمّد زيدان وريتشارد راتكلف (محرّران) (١٩٩٨). **الفلسطينيّون العرب في إسرائيل: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

• باروخ كمرلنغ ويوئل شموئيل مغدال (٢٠٠١). **الفلسطينيون ـ صيرورة شعب**. رام الله: مدار ـ المركز الفلسطيني للداراسات الإسرائيلية.

• نديم روحانا، نبيل الصالح، ونمر سلطاني (٢٠٠٤). **تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية**. حيفا: مدى ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

• وليد الخالدي (١٩٩٧). **كي لا ننسى ـ قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها**. بيروت: موسوعة الدراسات الفلسطينيّة.

• عزمي بشارة (١٩٩٢). **حكم ذاتي للمواطنين الفلسطينيين في اسرائيل: تلخيص محاضرة ونقاش**. القدس: بريت شفيون. (بالعبرية)

• عزمي بشارة (١٩٩٣). «حول سؤال الاقلية الفلسطينية في اسرائيل»، **نظرية ونقد**، العدد ٣، صفحات: ٧–٢٠. (بالعبرية)

• جورج كرزم (١٩٩٣). **الحزب الشيوعي الاسرائيلي بين التناقض والممارسة**. القدس: منشورات الشعلة.

• يوآف بيلد (١٩٩٣). «غرباء في اليوتوبيا: المكانة المدنية للفلسطينيين في اسرائيل»، **نظرية ونقد**، العدد ٣، صفحات: ٢١-٣٥.

• واكيم واكيم (٢٠٠١). «لاجئون في وطنهم: الحاضرون الغائبون في إسرائيل»، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٥/٤٦، صفحات: ٩٠-١٠٤.

• محمود محارب (١٩٩٨). **لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل**. القدس: مركز المعلومات البديلة/ مركز الأبحاث والمعلومات حول الفلسطينيين في إسرائيل.

• **لجنة التحقيق الرسمية لفحص المواجهات بين قوات الامن وبين المواطنين الاسرائيليين في اكتوبر ٢٠٠٠ ـ تقرير** (٢٠٠٣). القدس: المطبعة الحكومية (بالعبرية).

مصادر بالانجليزية:

• Abu-Sittah, S. (1998) Record of the Nakba. London, Palestinian Awdah Center.

• Abu-Lughod, J. (1971) The Demographic Transformation of Palestine. *In*: Abu-Lughod, I. (ed) The Transformation of Palestine. Evanston, Northwestern University Press.

• Khalidi, W. (1992) All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948. Washington DC, Institute for Palestine Studies.

• Kimmerling, B. and Migdal, J. (1993) Palestinians: The Making of a People. New York, The Free Press.

• Lustick, I. (1980) Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin, University of Texas Press.

• Rouhana, N. (1997) Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict. New Haven, Yale University Press.

• Rouhana, N. (1991) Palestinians in Israel: Responses to the Uprising. *In*: Brynen, R. (ed) Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict. Boulder, Westview Press.

• Rouhana, N. and Ghanem, A. (1993) The Democratization of a Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in

Israel. *In*: Kaufman, E. *et al*. (eds) Democracy, Peace and the Israeli-Palestinian Conflict. Boulder, L. Rienner Publishers.

- Sa'di, A. (2003) The Incorporation of the Palestinian Minority by the Israeli State: 1948-1970. *Social Text*, 21 (2), 75-94.

- Sa'di, A. (2003) The Koeing Report and Israeli Policy Towards the Palestinian Minority, 1965-1976: Old Wine in New Bottles. *Arab Studies Quarterly*, 25 (3), 51-62.

- Sa'di, A. (1996) Minority Resistance to State Control: Towards a Re-Analysis of Palestinian Political Activity in Israel. *Social Identities*, 2 (3), 395-412.

- Zureik, E. T. (1979) The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London, Routledge and Kegan Paul.